



Iraqi Women as Key Players in Drug Prevention: A Socio-Political Approach

¹ **Lecturer Reem Dhaif Abdulmajeed**

¹ **Tikrit University / College of Political Science**

Abstract:

Drug abuse is one of the most prominent challenges facing modern societies, due to its serious health, psychological, economic, social, and security consequences. In this context, the importance of women as a fundamental pillar in building the family and shaping social values, and their pivotal role in preventing this scourge, becomes evident. This research focuses on clarifying the role of women on two main levels:

First: The family role, where the mother forms the first line of defense against the dangers of drugs through the proper socialization of her children, instilling religious and moral values in them, monitoring their daily behavior, and strengthening family bonds of trust and communication, which contribute to reducing deviance and falling into the trap of addiction.

Second: The societal role, manifested through women's participation in educational, awareness, and media activities, their active role in educational institutions and civil society organizations, as well as their contribution to awareness and guidance campaigns about the dangers of drugs and methods of prevention. Furthermore, empowering women intellectually and culturally enables them to be influential elements in developing and implementing national drug control strategies.

Enhancing women's status and providing them with awareness, knowledge, and training programs directly contributes to building family and community resilience against drugs, making them active partners in achieving social security and protecting future generations from this serious scourge.

1: Email:

Almajeed.reem@gmail.com

2: Email:

DOI

<https://doi.org/10.37651/aujpls.2026.168500.1713>

Submitted: 1/1/2026

Accepted: 18/1/2025

Published: 1/09/2026

Keywords:

Iraqi women
drug prevention
family
civil society
national policies
awareness.

©Authors, 2026, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).



المرأة العراقية كفاعل رئيسي في الوقاية من المخدرات: مقارنة اجتماعية وسياسية

ريم ضيف عبدالمجيد

^١ جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

الملخص:

يعد تعاطي المخدرات من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة ، لما يخلّفه من آثار صحية ونفسية واقتصادية واجتماعية وأمنية خطيرة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية المرأة بوصفها ركيزة أساسية في بناء الأسرة وصناعة القيم الاجتماعية ، ودورها المحوري في الوقاية من هذه الآفة. إذ يركز البحث على بيان دور المرأة في مستويين رئيسيين:

أولاً: الدور الأسري ، حيث تشكل الأم خط الدفاع الأول في مواجهة خطر المخدرات عبر التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء، وتربية النشء على القيم الدينية والأخلاقية ، ومتابعة سلوكياتهم اليومية ، إضافة إلى تعزيز روابط الثقة والتواصل الأسري التي تسهم في الحد من الانحراف والوقوع في شبكات الإدمان.

ثانياً: الدور المجتمعي ، ويتجلى من خلال مشاركة المرأة في الأنشطة التربوية والتنشئة والإعلامية، ودورها الفاعل في المؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن مساهمتها في حملات التوعية والإرشاد حول مخاطر المخدرات وسبل الوقاية منها. كما أن تمكين المرأة معرفياً وثقافياً يتيح لها أن تكون عنصراً مؤثراً في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة المخدرات.

أن تعزيز مكانة المرأة وتزويدها بالوعي والمعرفة والبرامج التدريبية يسهم بشكل مباشر في بناء حصانة أسرية ومجتمعية ضد المخدرات، ويجعلها شريكاً فاعلاً في تحقيق الأمن الاجتماعي وحماية الأجيال من هذه الآفة الخطيرة.

الكلمات المفتاحية:

المرأة العراقية ، الوقاية من المخدرات ، الأسرة ، المجتمع المدني ، السياسات الوطنية ، التوعية.

المقدمة

تواجه المجتمعات المعاصرة تحديات معقدة تتجلى في انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات ، التي تُعد من أخطر المشكلات الاجتماعية والصحية والأمنية. فهي لا تقتصر على تدمير الفرد نفسياً وجسدياً فحسب، بل تمتد أثارها الى استقرار الأسرة ، وإضعاف إنتاجية المجتمع ، وتهديد الأمن الوطني. ومن هنا برزت الحاجة الملحة إلى تبني استراتيجيات وقائية شاملة تتكامل فيها أدوار الدولة ومؤسساتها مع جهود المجتمع المدني والأسرة. وتُعد الأسرة خط الدفاع الأول ضد هذه الآفة ، إذ تساهم في بناء شخصية الفرد وتشكيل سلوكه منذ الطفولة. وفي قلب الأسرة ، تبرز المرأة بوصفها محوراً أساسياً في عملية التنشئة الاجتماعية ، وصاحبة دور حاسم في غرس القيم الدينية والأخلاقية ، ومتابعة الأبناء وحمايتهم من الانحراف. كما أن دورها لا يقتصر على الإطار الأسري فحسب، بل يمتد إلى المجال المجتمعي من خلال مشاركتها في المؤسسات التربوية والثقافية، وحملات التوعية ، والبرامج الإعلامية التي تهدف إلى نشر الوعي بمخاطر المخدرات وطرق الوقاية منها. وعليه، يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية دور المرأة في وقاية المجتمع من المخدرات، من خلال إبراز مسؤولياتها داخل الأسرة والمجتمع، وبيان سبل تعزيز هذا الدور بما يساهم في بناء مجتمع أكثر تماسكاً وأماناً، قادر على مواجهة التحديات الناجمة عن انتشار هذه الظاهرة.

اولاً: مشكلة البحث :

على الرغم من أن الإحصاءات تشير إلى تفاوت في معدلات التعاطي بين الجنسين لصالح انخفاض التبليغ لدى النساء، يعاني المجتمع من صعوبات في الكشف المبكر، والوصول إلى خدمات علاجية متخصصة ، والوصمة الاجتماعية التي تعيق تمكين المرأة كطرف فعال في الوقاية . كما أن التداخل بين قضايا العنف الأسري ، الفقر، والاضطرابات النفسية يزيد تعقيد ظاهرة المخدرات ويفرض على البحث رصد أدوار المرأة بمستويات مختلفة (أسرة، مجتمع، مؤسسات) .

ثانياً: اهمية البحث :

يكتسب البحث أهميته من تسليطه الضوء على دور المرأة العراقية كفاعل رئيسي في الوقاية من المخدرات على مستويات الأسرة والمجتمع والمؤسسات. ويساهم في تعزيز الوعي الاجتماعي، دعم العلاج النفسي والاجتماعي، تمكين المرأة في البرامج الوقائية، وتقديم توصيات عملية لصانعي القرار لتعزيز المشاركة النسوية في مواجهة هذه الظاهرة.

ثالثاً : اهداف البحث :

هدف هذا البحث :

- ١- تحديد وتوصيف أشكال الأدوار الوقائية التي تؤديها المرأة العراقية ضد انتشار المخدرات.
- ٢- تحليل العوامل التي تمكن أو تعيق مساهمة المرأة في الوقاية (ثقافية ، اجتماعية ، مؤسسية).
- ٣- تقديم توصيات عملية وسياساته لتعزيز دور النساء في البرامج الوطنية للوقاية والتأهيل.

رابعاً : منهج البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي/ التحليلي انه اكثر المناهج عطاء في هذا المجال ومراجعة دراسات سابقة وتقارير (وطنية ودولية)، وتحليل سياسات وبرامج قائمة . الاستناد إلى بيانات ثانوية من تقارير الأمم المتحدة ، دراسات صحية ومجتمعية ، ومصادر أكاديمية متاحة على شبكة الإنترنت.

خامساً: فرضية البحث:**الفرضية الرئيسية:**

تلعب المرأة العراقية دوراً فاعلاً في الوقاية من المخدرات على مستويات الأسرة والمجتمع والمؤسسات، وأن تعزيز مشاركتها بالمعرفة والموارد سيقّل من انتشار هذه الظاهرة ويزيد من فاعلية برامج الوقاية والعلاج.

فرضيات فرعية:

١. دور المرأة داخل الأسرة في التربية والوعي المبكر يساهم في الحد من التعاطي بين الأبناء.
٢. مشاركة المرأة في المدارس ، الجامعات ، ومنظمات المجتمع المدني تعزز البرامج الوقائية على نطاق واسع.

٣. الحواجز الاجتماعية والثقافية ، مثل الوصمة والخوف من العار، تقلل من فعالية دور المرأة في الوقاية ، ويمكن تجاوزها عبر سياسات وبرامج مخصصة.

سادساً : هيكلية البحث:

يتكون البحث من ثلاث مباحث :

المبحث الأول: دور المرأة داخل الأسرة في الوقاية من المخدرات

المطلب الأول: التربية الأسرية والوقاية المبكرة.

المطلب الثاني: الكشف المبكر ودعم العلاج.

المبحث الثاني: دور المرأة في المجتمع والمؤسسات المدنية

المطلب الأول: دور المدارس والجامعات والمعلمات في الوقاية من المخدرات

المطلب الثاني: منظمات المجتمع المدني النسوية والمبادرات المحلية

المبحث الثالث: دور المرأة العراقية في القطاع الرسمي وتأثيرها على السياسات**العامة لمكافحة المخدرات**

المطلب الأول: المرأة في المؤسسات الحكومية وصنع السياسات الوقائية

المطلب الثاني: المرأة العراقية في المؤسسات الرسمية ودورها في مكافحة المخدرات

I. المبحث الأول

دور المرأة داخل الأسرة في الوقاية من المخدرات:

تُعَدُّ الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى التي يتلقَّى فيها الفرد القيم والمعايير السلوكية، وتشكّل المرأة – بوصفها أمًا ومربية – الركيزة الأساس في بناء شخصية الأبناء وتوجيههم نحو السلوك السليم. وفي ظل التحديات التي يواجهها المجتمع العراقي من انتشار المخدرات، يتعاظم دور المرأة داخل الأسرة باعتبارها خط الدفاع الأول في عملية الوقاية. فهي المسؤولة عن غرس المبادئ الأخلاقية، وتعزيز الرقابة الواعية، وفتح قنوات الحوار والتواصل مع الأبناء، بما يحدّ من فرص انجرافهم نحو هذه الآفة المدمرة. ومن هنا فإن دراسة دور المرأة داخل الأسرة لا تقتصر على كونها عملية تربوية فقط، بل هي استراتيجية وقائية أساسية لحماية النسيج الاجتماعي من أخطار المخدرات.

I.A. المطلب الأول

التربية الأسرية والوقاية المبكرة:

تُعَدُّ التربية الأسرية حجر الزاوية في بناء شخصية الأبناء، فهي تمثل المدرسة الأولى التي يتلقَّى فيها الفرد المبادئ والقيم والمعايير التي تحدد سلوكه لاحقًا. وقد أكدت العديد من الدراسات التربوية والاجتماعية أن غياب التربية الأسرية السليمة يعدّ من أبرز العوامل التي تزيد من احتمالية انجراف الأبناء نحو المخدرات والانحرافات السلوكية. لذلك فإن التربية الأسرية لا تقتصر على توفير الاحتياجات المادية فقط، بل تمتد لتشمل التوجيه الفكري والنفسي والاجتماعي، وهو ما يجعلها ركيزة أساسية في الوقاية المبكرة من ظاهرة المخدرات^(١).

أولاً: التوعية والتثقيف المبكر داخل الأسرة : تتمثل الخطوة الأولى للوقاية المبكرة في إكساب الأبناء المعرفة الكافية بمخاطر المخدرات، بدءًا من الطفولة المبكرة. إذ ينبغي أن يتعلم الأبناء من والديهم، وخصوصًا الأم، أن هذه المواد ليست مجرد سلوك منحرف، بل خطر يهدد حياتهم الصحية والاجتماعية. وقد أظهرت البحوث أن الأطفال الذين يتلقون توعية مبكرة يكونون أكثر قدرة على اتخاذ قرارات رشيدة في مواجهة ضغط الأقران^(٢). كما أن استخدام أساليب تربوية متنوعة مثل القصص والألعاب الهادفة والحوارات المفتوحة يعزز من استيعاب الأبناء لهذه المفاهيم بشكل سلس وفعال^(٣).

(١) عبد الأمير كاظم، زينب، "التربية الأسرية ودورها في الوقاية من الانحرافات السلوكية لدى الشباب"، (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية، ٢٠١٩)، ص ٤١.

(٢) علي، سميرة، "دور المرأة العراقية في مواجهة آفة المخدرات"، (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠١٩)، ص ٥٢.

(٣) حسن، عبد الرزاق، "التربية الأسرية والتنشئة الاجتماعية"، (بغداد: دار الشروق، ٢٠١٨)، ص ٦٦.

ثانياً: المراقبة والرقابة الإيجابية للأبناء : تُشير نتائج البحوث إلى أن الرقابة الأسرية تمثل خط الدفاع الأساسي في اكتشاف أي مؤشرات مبكرة على الانحراف. وتتمثل الرقابة الفاعلة في معرفة الوالدين لأصدقاء الأبناء، ومتابعة أدائهم الدراسي، والتأكد من قضاء أوقاتهم في أنشطة بناءة. لكن الرقابة لا تعني القسوة أو التسلط، بل هي توازن بين الحرية والالتزام، وهو ما يُطلق عليه "المراقبة الإيجابية". وتساعد هذه الآلية على بناء الثقة المتبادلة بين الوالدين والأبناء وتُشعرهم بالانتماء، وهو ما يقلل من احتمالية البحث عن بدائل سلبية مثل المخدرات^(١).

ثالثاً: تنمية مهارات الحياة والقدرة على مواجهة الضغوط : إن التربية الأسرية الوقائية لا تكفي بتقديم التوجيهات ، بل تعمل على تزويد الأبناء بمهارات حياتية أساسية مثل كيفية حل المشكلات ، وإدارة الغضب ، والتعبير عن المشاعر بطرق صحية ، إضافة إلى مهارات الرفض لمغريات السلوك السلبي. فالأبناء الذين يمتلكون هذه المهارات يكونون أكثر قدرة على مقاومة ضغط الأقران وأقل عرضة للتجربة أو الانجراف وراء السلوكيات المنحرفة^(٢). وتؤكد الدراسات أن التدريب على هذه المهارات إذا بدأ في سن مبكرة فإنه يشكل حصانة فكرية وسلوكية ضد المخدرات^(٣).

رابعاً: العلاقة الوالدية الداعمة : العلاقة الإيجابية بين الوالدين والأبناء تمثل عامل حماية قوي. فالحوار المفتوح، وإشعار الأبناء بالحب والاهتمام، وتقديم الدعم النفسي في أوقات الأزمات، كلها عوامل تقلل من احتمالية لجوء الأبناء إلى المخدرات كآلية للهروب. وقد بينت الدراسات أن غياب هذا الدعم العاطفي يزيد من احتمالية البحث عن بدائل تعويضية خطيرة مثل المخدرات^(٤). ومن هنا يظهر الدور المحوري للمرأة داخل الأسرة، حيث غالباً ما تكون الأم الأكثر قرباً من الأبناء والأقدر على ملاحظة التغيرات السلوكية في مراحلها المبكرة^(٥).

خامساً: بناء بيئة أسرية صحية : لا يمكن للتربية الأسرية أن تحقق أهدافها الوقائية إذا لم تكن الأسرة نفسها بيئة صحية. فالأسرة التي يسودها العنف أو التفكك أو الإدمان على الكحول أو المخدرات تزرع لدى الأبناء نماذج سلبية قد تدفعهم لتكرارها. في المقابل، فإن الأسرة المستقرة التي يسودها الاحترام المتبادل والتعاون، تشكّل بيئة داعمة تقي الأبناء من

(١) فؤاد، حسن ، *العوامل الأسرية وتأثيرها في سلوك المراهق*، (بغداد: دار الثقافة للنشر، ٢٠١٨)، ص ٧٣.

(٢) محمد أحمد، سعاد ، "الأسرة العراقية والتحديات الاجتماعية في ظل ظاهرة المخدرات" (رسالة دكتوراه، جامعة البصرة، ٢٠٢٠)، ص ١١٢.

(٣) عبد الله، نزار ، *دور الأسرة في الوقاية من المخدرات*، (بغداد: دار العلم، ٢٠١٨)، ص ٣٣.

(٤) محمود، عادل ، *علم الاجتماع العائلي*، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٧)، ص ٩٥.

(٥) عباس، هدى ، "دور الأم في التربية الوقائية للأبناء"، (رسالة ماجستير، جامعة الموصل، ٢٠١٩)، ص ٥٩.

الانحراف. ولهذا فإن الوقاية المبكرة تبدأ من داخل البيت نفسه عبر التزام الوالدين بالسلوكيات السليمة التي تترجم إلى قدوة عملية أمام الأبناء.^(١)

سادساً: **التربية الأسرية كجزء من استراتيجية وطنية**: رغم أهمية التربية الأسرية، إلا أنها لا تستطيع بمفردها مواجهة ظاهرة المخدرات، لذا يجب أن تكون جزءاً من منظومة وقائية أوسع تشمل المدرسة، والمؤسسات الدينية، والإعلام، ومنظمات المجتمع المدني. وعندما تتكامل هذه المؤسسات مع دور الأسرة يصبح من الممكن بناء سياج وقائي متماسك يحمي الأبناء من الانزلاق إلى المخدرات.^(٢)

I. ب. المطلب الثاني

الكشف المبكر ودعم العلاج

يُعد الكشف المبكر عن علامات التعاطي والانحراف لدى الأبناء خطوة أساسية في الوقاية من المخدرات وتقليل أثارها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع. التدخل المبكر يمكن الأسرة من منع تفاقم المشكلة، ويحد من انتشار السلوكيات الخطرة، ويقلل من الأضرار الصحية والنفسية والاجتماعية. المرأة داخل الأسرة تلعب دوراً فعالاً في الملاحظة الدقيقة للأبناء، ورصد أي تغيرات سلوكية أو نفسية، وتوجيههم نحو الدعم والعلاج عند الحاجة.^(٣)

تشير الدراسات الحديثة إلى أن متابعة الأبناء والملاحظة المستمرة في مراحل المراهقة تُعد من أهم وسائل الوقاية، وتزيد فرص العلاج الناجح عند ظهور أي مؤشرات أولية على التعاطي.^(٤)

أولاً: أهمية الكشف المبكر :

١. الحد من المضاعفات الصحية والنفسية: التدخل المبكر يقي من التأثيرات الجسدية والنفسية للتعاطي مثل الإرهاق المستمر، القلق، وفقدان النشاط.
٢. زيادة فرص نجاح العلاج: التدخل المبكر يزيد قابلية الفرد للاستجابة للعلاج النفسي والسلوكي ويقلل احتمال الانتكاس.
٣. حماية الأسرة والمجتمع: التدخل المبكر يحد من انتشار الانحرافات ويخلق بيئة أسرية ومجتمعية أكثر استقراراً.^(٥)

(١) حسين، علي، "البناء الأسري وأثره في الانحراف الاجتماعي"، (رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، ٢٠١٨)، ص ٧٧.

(٢) وزارة الشباب والرياضة العراقية، *دليل الوقاية من المخدرات داخل الأسرة والمجتمع*، (بغداد: وزارة الشباب والرياضة، ٢٠١٩)، ص ١٥.

(٣) صالح، أمينة، "الأسرة العراقية ودورها في الوقاية من المخدرات"، (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠٢٢)، ص ٣٣.

(٤) عبد الله، فاضل، "متابعة الأبناء والكشف المبكر عن التعاطي"، (رسالة ماجستير، جامعة الموصل، ٢٠٢١)، ص ٤٧.

(٥) خضير، سميرة، "التدخل المبكر ودوره في العلاج الأسري"، (رسالة دكتوراه، جامعة البصرة، ٢٠٢٠)، ص ٥٨.

ثانياً: علامات الكشف المبكر:

١. التغيرات المزاجية المفاجئة أو الانطوائية.
٢. تراجع الأداء الدراسي أو العملي والغياب المتكرر.
٣. تغيير العادات اليومية مثل النوم، الطعام، والنظافة الشخصية.
٤. الانخراط في علاقات غير مناسبة أو صحبة سيئة.
٥. مظاهر القلق أو التعب المستمر، وفقدان الاهتمام بالأنشطة المعتادة.^(١)

ثالثاً: أساليب الكشف المبكر داخل الأسرة :

١. الملاحظة اليومية : متابعة السلوكيات اليومية والتغيرات النفسية باستمرار.
٢. الحوار المفتوح : توفير بيئة آمنة للتعبير عن المشاعر والمخاوف دون خوف من العقاب أو اللوم.

٣. التعاون مع المدرسة : تبادل المعلومات مع المعلمين حول أداء الأبناء وسلوكهم.
٤. الاستعانة بالمختصين عند الحاجة : توجيه الأسرة للتقييم النفسي أو الاجتماعي عند ظهور مؤشرات قوية على التعاطي.^(٢)

رابعاً: دور المرأة داخل الأسرة :

١. الملاحظة الدقيقة للتغيرات السلوكية والنفسية.
٢. فتح حوار داعم مع الأبناء لتشجيعهم على التعبير عن مشكلاتهم.
٣. توجيه الأبناء نحو العلاج في المراكز المختصة.
٤. التخفيف من الوصمة الاجتماعية وحماية سمعة الابن أثناء العلاج.^(٣)

خامساً: دعم العلاج وأساليبه :

١. الدعم النفسي الأسري: المشاركة في جلسات العلاج لتعزيز التفاهم والتعاون.
٢. الدعم الاجتماعي والاقتصادي: توفير فرص تدريب أو عمل لتقليل الضغوط المادية والاجتماعية.
٣. الدعم الطبي والعلاجي: برامج دوائية وسلوكية مناسبة لحالة المتعافي ضمن المراكز المتخصصة.^(٤)

سادساً: متابعة ما بعد العلاج :

١. وضع خطة متابعة أسرية دورية لضمان عدم الانتكاس.

(١) سلمان ، حامد ، مؤشرات التعاطي المبكر عند الشباب العراقي، (بغداد: دار العلم للنشر، ٢٠١٩)، ص. ٤٠.

(٢) حسين، لبنى ، "استراتيجيات الكشف المبكر داخل الأسرة العراقية"، (رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، ٢٠٢١)، ص. ٥٢.

(٣) جلال، إيمان ، "دور المرأة في رصد السلوكيات الانحرافية"، (رسالة ماجستير، جامعة تكريت، ٢٠٢٢)، ص. ٣٦.

(٤) عبد الكريم، مصطفى ، برامج الدعم النفسي والأسري للمتعافين من المخدرات، (بغداد: دار الشروق، ٢٠٢٠)، ص. ٤٤.

٢. المشاركة في مجموعات دعم المتعافين لتعزيز الروابط الاجتماعية.
٣. دمج المتعافين في برامج تدريبية ومهنية لتقليل الفراغ السلوكي الذي قد يؤدي للعودة للتعاطي^(١).

II. المبحث الثاني

دور المرأة في المجتمع والمؤسسات المدنية

تمثل المرأة نصف المجتمع وقوة فاعلة في بنائه وتطوره ، فهي ليست فقط عنصرا أساسيا في الأسرة ، بل شريكا رئيسيا في العملية التنموية والاجتماعية والثقافية والسياسية. لقد أثبتت التجارب المعاصرة أن إشراك المرأة في المجتمع ومؤسساته المدنية يعزز من قيم العدالة والمساواة ويقوي مناعة المجتمع تجاه التحديات المختلفة. وتلعب المرأة في المؤسسات المدنية دورا بارزا في مجالات متعددة مثل التعليم ، والرعاية الصحية ، والعمل التطوعي ، ونشر الوعي بقضايا حقوق الإنسان ، والوقاية من المشكلات الاجتماعية ومن بينها ظاهرة المخدرات.

إن حضور المرأة في هذه المؤسسات يفتح آفاقا جديدة للعمل الجماعي ، حيث تساهم في صياغة السياسات الاجتماعية ، وتفعيل المبادرات المجتمعية ، وبناء شبكات دعم تسعى إلى حماية الفئات الضعيفة وتمكين الشباب والنساء. كما أن دورها لا يقتصر على المشاركة الشكلية ، بل يتجلى في قدرتها على قيادة المبادرات وإحداث التغيير الإيجابي ، مما يجعلها عنصرا لا غنى عنه في عملية الإصلاح والتنمية المجتمعية المستدامة.

II.أ. المطلب الأول

دور المدارس والجامعات والمعلمات في الوقاية من المخدرات

إن المؤسسات التعليمية تعد إحدى أهم الأدوات المجتمعية في ترسيخ القيم الوقائية وبناء الوعي الجمعي تجاه المخاطر الاجتماعية والصحية ، وفي مقدمتها ظاهرة المخدرات التي باتت تهدد الشباب بشكل متزايد . فالمدارس والجامعات تشكل امتدادا طبيعيا لدور الأسرة ، فهي البيئة التي يقضي فيها الطالب معظم أوقاته ، ويتلقى فيها التربية والتوجيه المعرفي والأخلاقي . أما المعلمات ، فيمثلن العنصر الأكثر التصاقا بالطلبة ، نظرا إلى طبيعة أدوارهن التربوية التي تجمع بين التعليم والرعاية ، وهو ما يمنحهن موقعا استثنائيا في العمل الوقائي^(٢).

(١) توفيق، ياسمين ، "متابعة ما بعد العلاج ودور الأسرة في الحد من الانتكاس"، (رسالة ماجستير، جامعة ديالى، ٢٠٢١)، ص. ٥٠.

(٢) عبد القادر، منى ، "دور المؤسسات التربوية في الوقاية من المخدرات"، (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠٢٠)، ص. ٤١.

- أولاً: دور المدارس في الوقاية من المخدرات : المدرسة ليست مجرد فضاء لنقل المعرفة، بل هي مؤسسة تنشئة اجتماعية متكاملة ، ومن هنا يتسع دورها ليشمل:
١. غرس القيم منذ الصغر : الطفل الذي يتلقى تربية وقائية مبكرة في المدرسة حول مخاطر المخدرات، ينشأ وهو يحمل موقفاً رافضاً لهذه المواد، وهو ما يقلل من احتمالية انجرافه نحوها مستقبلاً. فالمناهج الدراسية قادرة على غرس اتجاهات سلبية تجاه المخدرات بطريقة مبسطة تتناسب مع عمر التلميذ.
 ٢. برامج التوعية الصحية والنفسية : تعتمد بعض المدارس على تنظيم ندوات يشارك فيها أطباء أو أخصائيون نفسيون لتوضيح أضرار المخدرات، ليس فقط على الصحة الجسدية، بل على العقل والسلوك والانتماء الاجتماعي.
 ٣. النشاطات الموازية : المسرح المدرسي، الأنشطة الرياضية، المعارض الفنية والجداريات التوعوية كلها أدوات غير مباشرة لصناعة بيئة مدرسية آمنة تعزز الانتماء وتبعد الطلبة عن التفكير بالانحراف.

٤. دور المرشد التربوي : المرشد التربوي يشكّل عنصرًا رئيسيًا في رصد المؤشرات المبكرة على المشكلات السلوكية، مثل العدوانية أو الانطواء، والتي قد تمثل بوابة للانخراط في سلوكيات غير صحية. التدخل المبكر في هذه الحالات يقلل من احتمالية الوقوع في الإدمان^(١).

ثانيًا: دور الجامعات في الوقاية من المخدرات : الجامعة بيئة مختلفة عن المدرسة، فهي تضم شريحة الشباب الذين يواجهون ضغوطاً اقتصادية واجتماعية ونفسية تجعلهم أكثر عرضة للتجربة والانحراف. ومن هنا يتسع دور الجامعة ليشمل:

١. إنتاج المعرفة العلمية : الجامعات مسؤولة عن إعداد البحوث الأكاديمية والميدانية التي تدرس الظاهرة من مختلف أبعادها، وتقدم حلولاً عملية مبنية على الدليل العلمي.

٢. تنظيم الندوات والمؤتمرات : تسعى الجامعات إلى تنظيم لقاءات علمية تستضيف خبراء من مجالات مختلفة – القانون، الطب ، علم الاجتماع – لتثقيف الطلبة ومناقشة آليات الحد من انتشار المخدرات.

٣. الخدمات الإرشادية والنفسية : بعض الجامعات العراقية بدأت بإنشاء مراكز إرشاد نفسي تقدم جلسات دعم للطلبة الذين يعانون من ضغوط شخصية أو أكاديمية، وهو ما يساهم في تقليل احتمالية لجوئهم إلى المخدرات كوسيلة للهروب^(٢).

٤. الأنشطة الجامعية : إقامة البطولات الرياضية والمهرجانات الثقافية والفنية توفر متنفساً للشباب، وتُعد بدائل صحية تشبع حاجاتهم الاجتماعية وتبعدهم عن الوقوع في الفراغ الذي قد يقود إلى الانحراف.

ثالثًا: دور المعلمات في الوقاية من المخدرات : تتبوأ المعلمات موقعا مهما في العملية التربوية، حيث يزاوجن بين تقديم المعرفة الأكاديمية والتأثير الوجداني والاجتماعي في الطلبة. ويتجلى دورهن في:

١. المتابعة اللصيقة للطلبة : بحكم الاحتكاك اليومي بالطلبة، تستطيع المعلمات ملاحظة أي تغيرات سلوكية أو نفسية كالغضب، الانطواء، تراجع التحصيل أو الغياب المتكرر، وهي مؤشرات مبكرة قد تستدعي التدخل الوقائي.

٢. التواصل مع الأسر : تمثل المعلمات همزة وصل حقيقية مع أولياء الأمور، إذ يمكن لهن نقل الملاحظات التربوية والسلوكية عن الأبناء، ومناقشة طرق العلاج المشترك.

(١) حميد، سعاد ، "التربية الوقائية ودورها في مواجهة الانحراف السلوكي"، (رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ٢٠١٩)، ص. ٥٦.

(٢) جاسم، خالد ، "دور الجامعات العراقية في مواجهة ظاهرة المخدرات"، (رسالة دكتوراه، جامعة الكوفة، ٢٠٢١)، ص ٧٧.

٣. **القُدوة والنموذج الإيجابي** : يعد سلوك المعلمات اليومي داخل المدرسة وخارجها نموذجًا عمليًا يترسخ في أذهان الطلبة أكثر من التعليم النظري. فالمعلمة التي تلتزم بالقيم الأخلاقية والمهنية تُعزز في نفوس طلبتها الاتجاه نحو السلوك السوي.

٤. **إعداد برامج توعوية** : كثير من المعلمات يساهمن في تنظيم حملات مدرسية أو جامعية للتوعية بأضرار المخدرات ، مستخدمات أساليب تعليمية متنوعة مثل العروض التفاعلية أو القصص الواقعية^(١).

التحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية : رغم الدور المحوري الذي تلعبه المدارس والجامعات والمعلمات في الوقاية من المخدرات ، إلا أن هناك جملة من التحديات التي تحد من فاعلية هذا الدور، أبرزها:

١. **ضعف الإمكانيات المادية** : ما زالت كثير من المدارس العراقية تعاني من قلة الموارد المادية اللازمة لتنظيم برامج توعوية متخصصة ، وهو ما يؤدي إلى اقتصار الجهود على نشاطات بسيطة وغير منتظمة^(٢).

٢. **غياب التدريب المتخصص** : لا يتلقى معظم المعلمين والمعلمات تدريبات مهنية كافية حول أساليب التربية الوقائية أو كيفية التعامل مع الطلبة المعرضين للخطر، مما يجعل تدخلاتهم في أحيان كثيرة تقليدية ومحدودة التأثير^(٣).

٣. **الضغوط الاجتماعية والاقتصادية** : تفاقم معدلات البطالة والفقر بين الطلبة والشباب الجامعي يزيد من قابليتهم للانحراف، ويُضعف من فاعلية البرامج الوقائية التي تنفذها المؤسسات التعليمية^(٤).

إن المدارس والجامعات والمعلمات يشكلون جدار حماية أساسياً في مواجهة المخدرات، فالتربية المبكرة في المدارس تزرع القيم الوقائية، والجامعات تُعزز الوعي العلمي وتوفر الدعم النفسي، بينما تجسد المعلمات الدور المباشر كقدوة ومتابعة. غير أن تحقيق فاعلية هذا الدور يتطلب مواجهة التحديات القائمة وتوفير دعم مؤسسي أكبر لهذه المؤسسات.

(١) أحمد، هبة ، المعلمون والمعلمات ودورهم في التربية الوقائية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٨) ص ٨٨

(٢) شهاب، أحمد ، واقع التربية الوقائية في المدارس العراقية، (بغداد: دار الكتاب الجامعي، ٢٠١٩) ، ص ٦٥

(٣) عبد الحسين، ندى ، "إعداد المعلم والتحديات المعاصرة"، (رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، ٢٠٢٠) ، ص ٩٢.

(٤) حمزة، قاسم ، "الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشباب الجامعي وأثرها في الانحراف"، (رسالة دكتوراه، جامعة البصرة، ٢٠٢١) ، ص ١١٠.

II. ب. المطلب الثاني

منظمات المجتمع المدني النسوية والمبادرات المحلية

جهود على مستويات مختلفة. وفي هذا السياق، تبرز منظمات المجتمع المدني، ولا سيما النسوية منها، والمبادرات المحلية بوصفها قوى فاعلة تتميز بالمرونة والقدرة على الوصول المباشر إلى الفئات المستهدفة. هذه المنظمات والمبادرات تستثمر في علاقاتها الاجتماعية، وقربها من قضايا الأسرة والمرأة، لتقديم برامج وقائية تعزز مناعة المجتمع ضد المخدرات^(١).

أولاً: دور منظمات المجتمع المدني النسوي:

١. **التثقيف الأسري والوقاية المبكرة:** المنظمات النسوية تُعد الأقرب إلى قضايا الأمومة والطفولة، لذا تركز برامجها على توعية الأمهات والفتيات بخطورة المخدرات وآثارها على الصحة النفسية والجسدية، وتزويدهن بآليات عملية لحماية الأبناء. وقد نفذت منظمات عراقية عديدة حملات ميدانية في بغداد والبصرة تستهدف الأحياء الشعبية، مستخدمة أسلوب الحوار المباشر والأنشطة الثقافية البسيطة لرفع مستوى الوعي^(٢).

٢. **تقديم الدعم النفسي والاجتماعي:** تعمل المنظمات النسوية على توفير مساحات آمنة للنساء اللواتي يواجهن ضغوطاً بسبب تعاطي أحد أفراد أسرهن للمخدرات، حيث يُقدم الإرشاد النفسي ويُسهل الوصول إلى مراكز العلاج. بعض الجمعيات تتعاون مع وزارة الصحة لتأمين خطط متابعة للمتعافين، وخاصة النساء اللواتي غالباً ما يترددن في طلب المساعدة^(٣).

٣. **المناصرة والتأثير في السياسات:** تنخرط المنظمات النسوية في حملات ضغط ومناصرة من أجل إدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية لمكافحة المخدرات. فهي تطالب ببرامج وقائية تستهدف الفتيات والشباب في المدارس، وبإدخال وحدات خاصة عن الصحة النفسية والوقاية ضمن المناهج. كما تضغط هذه المنظمات لتشريع قوانين تدعم إعادة دمج المتعافيات في المجتمع^(٤).

(١) عبد الكريم، هناء، "دور منظمات المجتمع المدني النسوي في التوعية المجتمعية"، (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠١٩)، ص. ٥٤.

(٢) حسن، أماني، "المجتمع المدني والسياسات الوقائية من المخدرات"، (رسالة دكتوراه، جامعة الكوفة، ٢٠٢١)، ص. ١٠٢.

(٣) جابر، زينب، *المبادرات المحلية ودورها في الحد من ظاهرة المخدرات*، (البصرة: دار الأفق الجديد، ٢٠٢٠)، ص. ٨٨.

(٤) سلمان، بشرى، "الحركات النسوية والمناصرة الحقوقية في العراق"، (رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٠)، ص. ٦٧.

ثانياً: دور المبادرات المحلية

١. **التعبئة الشعبية** : تتميز المبادرات المحلية بقدرتها على إشراك الأهالي والشباب في أنشطة جماعية مثل الحملات الميدانية، العروض المسرحية، والبطولات الرياضية التي تحمل رسائل وقائية. هذه الأنشطة تسهم في جعل قضية المخدرات مسؤولية جماعية، وليست محصورة بالجهات الحكومية.

٢. **الشراكات مع المؤسسات الرسمية** : كثير من المبادرات المحلية تعمل بالتعاون مع مجالس المحافظات ودوائر التربية والصحة، حيث تُنظم حملات توعية في المدارس الثانوية والجامعات. هذه الشراكات تجعل من المبادرات جسورًا بين المجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية.

٣. **تمكين النساء كقائدات محليات** : تلعب النساء في المبادرات المحلية أدوارًا قيادية في تنظيم الحملات التوعوية. وفي محافظة ذي قار على سبيل المثال، أطلقت ناشطات نسويات مبادرة بعنوان "بيئتنا بلا مخدرات"، شملت ورشًا تثقيفية في المدارس ودورات تدريبية للأمهات حول مهارات التربية الوقائية^(١).

أمثلة تطبيقية عراقية وعربية:

- في بغداد، نفذت جمعية الأمل العراقية برامج توعية موجهة للفتيات في المدارس الثانوية بالتعاون مع وزارة التربية^(٢).

- في البصرة، نظمت رابطة المرأة العراقية حملات إعلامية إذاعية للتعريف بمخاطر المخدرات وربطها بالعنف الأسري^(٣).

- أما في العالم العربي، فقد أطلقت منظمات نسوية في الأردن مبادرات بالتعاون مع الجامعات تهدف إلى بناء قدرات الشباب على استخدام وسائل الإعلام الرقمي للتوعية ضد المخدرات^(٤).

إن منظمات المجتمع المدني النسوي والمبادرات المحلية تضيف بعداً اجتماعياً وإنسانياً لجهود مكافحة المخدرات. فهي تركز على التوعية المباشرة، والدعم النفسي، وتمكين النساء كفاعلات أساسيات في الوقاية، إضافة إلى تعزيز الشراكة مع المؤسسات الرسمية. ومن هنا فإن هذه المنظمات لا تمثل جهداً موازياً فحسب، بل شريكاً حقيقياً يكمل دور الدولة والأسرة والمدرسة والجامعة.

(١) علي، حنان، "المبادرات الشبابية والوقاية من المخدرات"، (رسالة ماجستير، جامعة ذي قار، ٢٠٢١)، ص. ٩١.

(٢) جمعية الأمل العراقية، التقرير السنوي للأنشطة التوعوية، (بغداد: جمعية الأمل، ٢٠١٩)، ص. ٢٣.

(٣) رابطة المرأة العراقية، المرأة العراقية ومواجهة تحديات المخدرات، (البصرة: مطبوعات الرابطة، ٢٠٢٠)، ص. ٤١.

(٤) شحادة، نهى، "منظمات المجتمع المدني النسوية ودورها في السياسات الوقائية من المخدرات"، (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠١٨)، ص. ٧٦.

III. المبحث الثالث

دور المرأة العراقية في القطاع الرسمي وتأثيرها على السياسات العامة لمكافحة المخدرات

شهدت السنوات الأخيرة تحولا مهما في مكانة المرأة العراقية داخل القطاع الرسمي، حيث لم تعد تقتصر مشاركتها على الوظائف الإدارية التقليدية، بل أصبحت فاعلة أساسية في تصميم وتنفيذ السياسات العامة، خصوصا تلك المتعلقة بالقضايا الاجتماعية الحيوية، ومن أبرزها ظاهرة المخدرات التي تمثل تهديدا كبيرا على الأمن الاجتماعي والصحة العامة^(١).

تجسد المرأة في هذا السياق دورا مزدوجا: فهي قائدة ومخططة تشارك في وضع السياسات الاستراتيجية، ومنفذة ومتابعة تعمل على تطبيق هذه السياسات على أرض الواقع من خلال المؤسسات الحكومية والهيئات الرسمية المختلفة. ويبرز أثرها في تصميم برامج الوقاية، حملات التوعية، ودعم إعادة التأهيل للمتاعطين، بالإضافة إلى تطوير آليات للرصد والمساءلة تضمن فعالية التنفيذ وتحقيق نتائج ملموسة^(٢).

كما تشير الدراسات إلى أن مشاركة المرأة في القطاع الرسمي ترتبط بتحسين جودة السياسات العامة، لكونها تمثل منظورا اجتماعيا ونفسيا متوازنا، وتساهم في دمج احتياجات جميع الفئات المستهدفة، لا سيما الشباب والأسر المتأثرة بالمخدرات^(٣).

بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود المرأة في مواقع القرار يعزز الشفافية والمساءلة، ويتيح دمج منظور النوع الاجتماعي في البرامج والسياسات، مما يزيد من شموليتها وفعاليتها في مواجهة ظاهرة المخدرات ومخاطرها على المجتمع^(٤).

تأتي هذه المقدمة لتسلط الضوء على أهمية تمكين المرأة العراقية في المؤسسات الرسمية، ليس فقط كعنصر مشارك في اتخاذ القرار، بل كركيزة أساسية في صياغة سياسات عامة فعالة لمكافحة المخدرات وضمان تنفيذها بشكل مستدام.

(١) عبد الله، عفاف، "المرأة ودورها في اتخاذ القرار في المؤسسات الحكومية العراقية"، (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠٢٠)، ص ٤٥.

(٢) محمد، ليلي، "مشاركة المرأة في السياسات العامة: دراسة مقارنة"، (رسالة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩)، ص ٨٢.

(٣) جمال، سلوى، القيادة النسوية في القطاع العام العربي: التحديات والفرص، (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠١٨)، ص ٦٧.

(٤) عبد الحسين، نادية، "تأثير مشاركة المرأة في تحسين الخدمات العامة"، (رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، ٢٠٢١)، ص ٥٩.

III. أ. المطلب الأول

المرأة في المؤسسات الحكومية وصنع السياسات الوقائية

تلعب المرأة العراقية في المؤسسات الحكومية دوراً محورياً في صنع السياسات الوقائية لمكافحة المخدرات، حيث لم تعد مقتصرة على الوظائف التنفيذية التقليدية، بل أصبحت مشاركة فاعلة في تصميم البرامج الوطنية وتنفيذها، بما يعكس احتياجات المجتمع ويحقق شمولية في الخطط الوقائية^(١).

أولاً: المشاركة في اللجان والمجالس الحكومية : تشترك النساء في اللجان الوزارية والمجالس المتخصصة بوضع السياسات الوقائية، وتحديد الفئات المستهدفة، وصياغة البرامج الوطنية لمكافحة المخدرات. هذه المشاركة تضمن:

١. مراعاة الاحتياجات الاجتماعية والنفسية: إذ تركز المرأة على حماية الفئات الهشة مثل الشباب والأسر المتأثرة بالمخدرات، مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق بين الجنسين في التأثير والسلوكيات^(٢).

٢. تطوير برامج شاملة ومتكاملة: تشمل الوقاية الأولية، العلاج، إعادة التأهيل، والدعم المجتمعي، مع مراعاة تأثير المخدرات على الصحة العامة والنسيج الاجتماعي للمجتمع.

٣. التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني: لضمان وصول البرامج الوقائية إلى كافة الفئات، بما في ذلك المناطق النائية والأحياء الشعبية، حيث يكون تأثير المخدرات أكبر^(٣).

ثانياً: المساهمة في صياغة الاستراتيجيات الوطنية : تلعب المرأة في المؤسسات الرسمية دوراً استراتيجياً في صياغة السياسات الوطنية من خلال:

١. اقتراح برامج مبتكرة ومتجددة : مثل إدراج وحدات التوعية ضمن المناهج الدراسية، وتنظيم حملات إعلامية في وسائل التواصل الاجتماعي، واستحداث مسابقات ومبادرات شبابية توعوية^(٤).

٢. تطوير خطط متابعة للمتعافين : المرأة في المؤسسات الحكومية تساعد على وضع برامج متابعة شاملة تشمل الصحة النفسية، الدعم الاجتماعي، وإعادة الدمج في المجتمع.

٣. تعزيز الشراكة مع الجهات الدولية : بعض النساء في المؤسسات الحكومية يعملن على تنسيق برامج الوقاية مع منظمات دولية متخصصة، مثل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم

(١) عبد الله ، عفاف ، "المرأة ودورها في اتخاذ القرار في المؤسسات الحكومية العراقية"، (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠٢٠)، ص. ٤٥.

(٢) محمد ، ليلي ، المصدر نفسه ، ص ٨٢.

(٣) جمال ، سلوى ، المصدر نفسه ، ص. ٦٧.

(٤) عبد الحسين ، نادية ، المصدر نفسه ، ص. ٥٩.

المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة ، لضمان فعالية السياسات ومواكبتها للمعايير العالمية^(١).

ثالثاً: أثر مشاركة المرأة على فعالية السياسات : أظهرت الدراسات أن مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار الحكومي ترتبط بزيادة فعالية السياسات الوقائية لمكافحة المخدرات ، من حيث:

١. تحسين جودة البرامج والأنشطة الوقائية : بفضل الحس الاجتماعي والنفسي العالي وقدرتها على فهم الاحتياجات المختلفة.

٢. زيادة التقبل المجتمعي للسياسات : عند إشراك المرأة في التخطيط والتنفيذ، يصبح هناك قبول أكبر للبرامج الوقائية ، خصوصاً بين الشباب والأسر.

٣. تعزيز الرقابة والمساءلة : وجود المرأة في مواقع القرار الإداري يساهم في تطوير آليات شفافة لمراقبة تنفيذ السياسات ، وضمان الالتزام بمعايير النوع الاجتماعي.

ثالثاً: أثر مشاركة المرأة على فعالية السياسات : أظهرت الدراسات أن مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار الحكومي ترتبط بزيادة فعالية السياسات الوقائية لمكافحة المخدرات ، من حيث:

١. تحسين جودة البرامج والأنشطة الوقائية : بفضل الحس الاجتماعي والنفسي العالي وقدرتها على فهم الاحتياجات المختلفة.

٢. زيادة التقبل المجتمعي للسياسات : عند إشراك المرأة في التخطيط والتنفيذ ، يصبح هناك قبول أكبر للبرامج الوقائية ، خصوصاً بين الشباب والأسر.

٣. تعزيز الرقابة والمساءلة : وجود المرأة في مواقع القرار الإداري يساهم في تطوير آليات شفافة لمراقبة تنفيذ السياسات ، وضمان الالتزام بمعايير النوع الاجتماعي.

٤. دعم الاستدامة والتطوير المستمر للبرامج : إذ تعمل النساء على تقييم البرامج بشكل دوري واقتراح تحسينات بناءً على نتائج الأداء والملاحظات الميدانية^(٢).

أمثلة تطبيقية عراقية وعربية:

- في العراق، شاركت نساء في وزارة الداخلية ووزارة الشباب في تصميم برامج توعوية حول المخدرات تستهدف المدارس والجامعات.

- في محافظة بغداد ، نفذت لجنة نسوية ضمن المجلس المحلي حملات توعية للأهالي حول طرق رصد علامات التعاطي المبكر.

(١) الكيلاني، آمنة ، دور المرأة في تنسيق السياسات الوقائية للمخدرات: تجارب عربية ، (بيروت: دار الفكر العربي، ٢٠٢٠)، ص. ٧٣.

(٢) عبد الكريم ، هناء ، "المرأة وصنع السياسات الوقائية من المخدرات في العراق"، (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠١٩)، ص. ٥٦.

- على المستوى العربي ، قامت نساء في الأردن ولبنان بمبادرات للتنسيق بين الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني ، لإدماج برامج الوقاية ضمن السياسات الوطنية^(١).

III. ب. المطلب الثاني

المرأة العراقية في المؤسسات الرسمية ودورها في مكافحة المخدرات

تعتبر المرأة العراقية في المؤسسات الرسمية عنصراً أساسياً في تطوير وتنفيذ السياسات الوقائية لمكافحة المخدرات. فهي لا تقتصر على تنفيذ الخطط الحكومية فحسب ، بل تسهم بشكل فعال في صياغة برامج متكاملة توعوية ومجتمعية ، بما يضمن ملاءمتها مع الاحتياجات الاجتماعية والنفسية للفئات المستهدفة . ويسهم هذا الدور في تعزيز التفاعل بين السياسات الرسمية والمجتمع المدني لضمان تأثير أكبر على مستوى الوقاية والحد من انتشار الظاهرة^(٢).

أولاً: المشاركة في تصميم وتنفيذ برامج الوقاية : تلعب المرأة دوراً محورياً في تطوير برامج الوقاية المبكرة عبر عدة مسارات:

- التثقيف المجتمعي : تنظيم حملات توعوية في المدارس والجامعات لتعريف الطلاب بمخاطر المخدرات، وتعزيز السلوكيات الصحية الإيجابية تشمل هذه الحملات ندوات ، ورش عمل، ومسابقات تثقيفية تشجع على تبني أساليب حياة صحية^(٣).

- التدريب الأسري والإرشاد التربوي : إعداد برامج للأهالي والمعلمين حول أساليب الرصد المبكر للسلوكيات المشبوهة لدى الأبناء ، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي تساعد هذه البرامج على تزويد الأسرة بالأدوات اللازمة للتدخل الفعال قبل تفاقم المشكلة.

- دعم الفئات المعرضة للإدمان : تقديم استشارات للأسر والأفراد المتأثرين بالمخدرات، وتسهيل دمجهم ضمن برامج إعادة التأهيل ، مما يضمن تقليل انتشار الظاهرة واستعادة الأفراد لمجتمعهم بشكل سليم^(٤).

ثانياً: تنفيذ المبادرات التوعوية والمجتمعية : تشارك المرأة في المؤسسات الرسمية في المبادرات المجتمعية من خلال:

- إنشاء مراكز استشارية وإرشادية : لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للشباب والأسر، والتعامل مع حالات التعاطي بشكل احترافي.

(١) شهادة ، نهى ، "منظمات المجتمع المدني النسوية ودورها في السياسات الوقائية من المخدرات"، (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠١٨)، ص. ٧٦

(٢) عبد الله ، عفاف ، "المرأة ودورها في اتخاذ القرار في المؤسسات الحكومية العراقية"، (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠٢٠)، ص. ٥٢.

(٣) علي ، منى ، "المرأة في الصحة العامة والإرشاد النفسي في العراق"، (رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩)، ص. ٦١.

(٤) عبد الكريم ، هناء ، المصدر نفسه ، ص. ٥٦.

- التعاون مع منظمات المجتمع المدني النسوية : تنفيذ مشاريع مشتركة للتوعية والوقاية ، بما يعزز شمولية البرامج وفعاليتها على جميع الفئات الاجتماعية.
 - إنتاج مواد إعلامية وتثقيفية : إعداد محتوى إعلامي متنوع يشمل الحملات التلفزيونية والإذاعية، والبرامج عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مع التركيز على إيصال الرسائل الوقائية بشكل مؤثر وجاذب.
 - التدخل الميداني المباشر: زيارة المناطق والمجتمعات المعرضة للخطر، وتقديم التوعية والإرشاد المباشر لضمان وصول البرامج إلى الفئات الأكثر احتياجاً^(١).
- ثالثاً: أثر مشاركة المرأة على فعالية البرامج الوقائية :** أثبتت الدراسات أن مشاركة المرأة العراقية في تنفيذ البرامج الوقائية والتوعية تعزز من فعالية هذه البرامج للأسباب التالية:

- تعزيز التواصل المجتمعي : تمتلك المرأة القدرة على التواصل مع الشباب والأسر بشكل فعال، ما يزيد من تقبل الرسائل الوقائية.
- دمج الجانب النفسي والاجتماعي : فهم المرأة للتحديات النفسية والاجتماعية للفئات المستهدفة يسمح بتصميم برامج واقعية وملائمة.
- رفع مستوى الالتزام والمساءلة: تساهم مشاركة المرأة في متابعة تنفيذ البرامج وتقييم الأداء في تعزيز الالتزام المؤسسي والمجتمعي.
- استدامة البرامج وتطويرها المستمر : حرص المرأة على تقييم النتائج وإدخال التحسينات المستمرة يضمن استمرار فاعلية البرامج وتطورها بما يتناسب مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع^(٢).

رابعاً: أمثلة تطبيقية عراقية وعربية :

- في بغداد والبصرة ، نفذت لجان نسائية ضمن الوزارات حملات توعية واسعة في المدارس والجامعات ، شملت تقديم استشارات للأهالي حول الرصد المبكر والتدخل السريع^(٣).
- في إقليم كردستان ، ساعدت نساء في الوزارات والمجالس المحلية على إنشاء مراكز استشارية للشباب والأسر بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني^(٤).
- على المستوى العربي ، نفذت نساء في الأردن ولبنان برامج توعية مشتركة بين الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني لزيادة وعي الشباب بمخاطر المخدرات^(٥).

(١) شحادة ، نهى ، المصدر نفسه ، ص. ٧٦.

(٢) كريم ، ليلي ، "أثر المتابعة النفسية للممرضات على إعادة تأهيل المتعافين من الإدمان"، (رسالة دكتوراه، جامعة البصرة، ٢٠٢١)، ص. ٧٧.

(٣) عبد الله ، عفاف ، المصدر نفسه ، ص ٥٢.

(٤) علي ، منى ، "المرأة في الصحة العامة والإرشاد النفسي في العراق"، (رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩)، ص. ٦١.

(٥) الكيلاني ، آمنة ، المصدر نفسه ، ص. ٧٣.

الخاتمة

يتضح أن المرأة العراقية تلعب دوراً محورياً في الوقاية من المخدرات على مختلف المستويات ، سواء داخل الأسرة ، أو في المؤسسات التعليمية ، أو في المجتمع المدني ، أو ضمن المؤسسات الرسمية وصنع السياسات. مشاركتها الفاعلة تعزز من وعي المجتمع بمخاطر المخدرات، وتساهم في رصد الحالات المبكرة، ودعم برامج العلاج وإعادة التأهيل، ما يحد من انتشار هذه الظاهرة ويقوي التماسك الاجتماعي.

كما أظهر البحث أن تكامل جهود المرأة عبر الأسرة ، المدارس ، المجتمع المدني ، والقطاع الرسمي يزيد من فعالية البرامج الوقائية ، ويضمن استدامتها، ويجعل السياسات العامة أكثر توافقاً مع الاحتياجات المجتمعية.

بناءً على ذلك ، فإن تعزيز دور المرأة وتوفير الدعم اللازم لها في جميع هذه المجالات يُعد من الركائز الأساسية لنجاح أي برنامج وقائي لمكافحة المخدرات، ويضع المجتمع على مسار أكثر أماناً واستقراراً، ويؤسس لوعي جماعي مستدام يحمي الشباب من الانحراف والانغماس في هذه الظاهرة، وتوصلنا إلى أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

١. الأسرة والوقاية المبكرة: مشاركة المرأة في التربية الأسرية تساعد في رصد السلوكيات المشبوهة للأبناء وتوجيههم نحو السلوكيات الصحية، مما يقلل من احتمالات التعاطي.
٢. الكشف المبكر ودعم العلاج: دور المرأة في متابعة الحالات ودعم العلاج النفسي والاجتماعي يزيد من فرص نجاح البرامج الوقائية.
٣. القطاع التعليمي والمؤسسات الرسمية: مشاركة المرأة في المدارس والجامعات والقطاع الرسمي ترفع الوعي بين الشباب وتساهم في تنفيذ السياسات الوقائية بفاعلية.
٤. المجتمع المدني والمبادرات النسوية: النساء في المنظمات النسوية والمبادرات المحلية يعززن التوعية المجتمعية ويزيدن من شمولية البرامج الوقائية.
٥. التأثير على السياسات العامة: مشاركة المرأة في تصميم ومتابعة السياسات العامة لمكافحة المخدرات تساهم في تحسين جودة البرامج وفعاليتها.

ثانياً: التوصيات :

١. تعزيز الرقابة الأسرية والإرشاد المبكر:
 - تمكين الأمهات من استخدام أدوات رصد سلوكيات الأبناء المبكرة للكشف عن أي علامات تعاطٍ أو انحراف.
 - تقديم برامج تدريبية للأهالي حول أساليب الحوار الفعال والتدخل النفسي المبكر عند الشك بوجود مشاكل تعاطٍ.
٢. رفع كفاءة المرأة في القطاع التعليمي:

- تدريب المعلمات والمرشدات على استراتيجيات الوقاية التربوية المتقدمة، بما يشمل أساليب التعليم التفاعلي والمحاكاة الواقعية لحالات المخدرات.
- إدراج برامج توعوية منهجية في المدارس والجامعات تشمل محاضرات، أنشطة جماعية، وحملات إعلامية دقيقة تستهدف الفئات الأكثر عرضة.
- ٣. **تفعيل دور المرأة في المؤسسات الرسمية والسياسات العامة:**
- إشراك النساء في صياغة السياسات الوقائية ومراقبة تنفيذها لضمان تلبية الاحتياجات المجتمعية.
- تكليف المرأة بمراكز التنسيق والمتابعة بين الوزارات والمجتمع المدني لضمان استدامة البرامج ومتابعة نتائجها بشكل دوري.
- ٤. **تعزيز المبادرات النسوية والمجتمع المدني:**
- دعم إنشاء مراكز استشارية وإرشادية نسوية متخصصة في المناطق عالية المخاطر.
- تشجيع التعاون بين الجمعيات النسوية والمبادرات المحلية لتنفيذ برامج وقائية شاملة ومتكاملة تشمل الإرشاد النفسي والاجتماعي.
- ٥. **تطوير برامج العلاج وإعادة التأهيل بإشراف نسائي:**
- تكليف النساء المتخصصات في القطاع الصحي بالإشراف على برامج إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للمتعافين.
- متابعة الحالات بعد الانتهاء من البرامج لضمان الحد من الانتكاس وإعادة دمجهم في المجتمع.
- ٦. **تعزيز التوعية الإعلامية الموجهة:**
- إعداد حملات إعلامية دقيقة ومركزة بالشراكة بين المؤسسات الرسمية والمبادرات النسوية.
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل استراتيجي للوصول إلى الشباب والفئات الأكثر عرضة للتأثر بالمخدرات.

المصادر :

أولاً: الكتب:

- ١- أحمد شهاب، *واقع التربية الوقائية في المدارس العراقية*، بغداد: دار الكتاب الجامعي، ٢٠١٩.
- ٢- أمنة الكيلاني، *دور المرأة في تنسيق السياسات الوقائية للمخدرات: تجارب عربية*، بيروت: دار الفكر العربي، ٢٠٢٠.
- ٣- جمعية الأمل العراقية، *التقرير السنوي للأنشطة التوعوية*، بغداد: جمعية الأمل، ٢٠١٩.

- ٤- حامد سلمان، مؤشرات التعاطي المبكر عند الشباب العراقي، بغداد: دار العلم للنشر، ٢٠١٩.
- ٥- حسن فؤاد، العوامل الأسرية وتأثيرها في سلوك المراهق، بغداد: دار الثقافة للنشر، ٢٠١٨.
- ٦- رابطة المرأة العراقية، المرأة العراقية ومواجهة تحديات المخدرات، البصرة: مطبوعات الرابطة، ٢٠٢٠.
- ٧- زينب جابر، المبادرات المحلية ودورها في الحد من ظاهرة المخدرات، البصرة: دار الأفق الجديد، ٢٠٢٠.
- ٨- سلوى جمال، القيادة النسوية في القطاع العام العربي: التحديات والفرص، بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠١٨.
- ٩- عادل محمود، علم الاجتماع العائلي، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٧.
- ١٠- عبد الرزاق حسن، التربية الأسرية والتنشئة الاجتماعية، بغداد: دار الشروق، ٢٠١٨.
- ١١- مصطفى عبد الكريم، برامج الدعم النفسي والأسري للمتعاقلين من المخدرات، بغداد: دار الشروق، ٢٠٢٠.
- ١٢- نزار عبد الله، دور الأسرة في الوقاية من المخدرات، بغداد: دار العلم، ٢٠١٨.
- ١٣- هبة أحمد، المعلمون والمعلمات ودورهم في التربية الوقائية، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٨.
- ١٤- وزارة الشباب والرياضة العراقية، دليل الوقاية من المخدرات داخل الأسرة والمجتمع، بغداد: وزارة الشباب والرياضة، ٢٠١٩.

ثانياً الرسائل:

- ١- أماني حسن، "المجتمع المدني والسياسات الوقائية من المخدرات"، رسالة دكتوراه، جامعة الكوفة، ٢٠٢١.
- ٢- أمينة صالح، "الأسرة العراقية ودورها في الوقاية من المخدرات"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠٢٢.
- ٣- إيمان جلال، "دور المرأة في رصد السلوكيات الانحرافية"، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، ٢٠٢٢.

- ٤- بشرى سلمان، "الحركات النسوية والمناصرة الحقوقية في العراق"، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٠.
- ٥- حنان علي، "المبادرات الشبابية والوقاية من المخدرات"، رسالة ماجستير، جامعة ذي قار، ٢٠٢١.
- ٦- خالد جاسم، "دور الجامعات العراقية في مواجهة ظاهرة المخدرات"، رسالة دكتوراه، جامعة الكوفة، ٢٠٢١.
- ٧- زينب عبد الأمير كاظم، "التربية الأسرية ودورها في الوقاية من الانحرافات السلوكية لدى الشباب"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية، ٢٠١٩.
- ٨- سعاد حميد، "التربية الوقائية ودورها في مواجهة الانحراف السلوكي"، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ٢٠١٩.
- ٩- سعاد محمد أحمد، "الأسرة العراقية والتحديات الاجتماعية في ظل ظاهرة المخدرات"، رسالة دكتوراه، جامعة البصرة، ٢٠٢٠.
- ١٠- سميرة خضير، "التدخل المبكر ودوره في العلاج الأسري"، رسالة دكتوراه، جامعة البصرة، ٢٠٢٠.
- ١١- سميرة علي، "دور المرأة العراقية في مواجهة آفة المخدرات"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠١٩.
- ١٢- عفاف عبد الله، "المرأة ودورها في اتخاذ القرار في المؤسسات الحكومية العراقية"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.
- ١٣- عفاف عبد الله، "المرأة ودورها في اتخاذ القرار في المؤسسات الحكومية العراقية"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.
- ١٤- عفاف عبد الله، "المرأة ودورها في اتخاذ القرار في المؤسسات الحكومية العراقية"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.
- ١٥- علي حسين، "البناء الأسري وأثره في الانحراف الاجتماعي"، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، ٢٠١٨.
- ١٦- فاضل عبد الله، "متابعة الأبناء والكشف المبكر عن التعاطي"، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، ٢٠٢١.
- ١٧- قاسم حمزة، "الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشباب الجامعي وأثرها في الانحراف"، رسالة دكتوراه، جامعة البصرة، ٢٠٢١.
- ١٨- لبنى حسين، "استراتيجيات الكشف المبكر داخل الأسرة العراقية"، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، ٢٠٢١.
- ١٩- ليلي كريم، "أثر المتابعة النفسية للممرضات على إعادة تأهيل المتعافين من الإدمان"، رسالة دكتوراه، جامعة البصرة، ٢٠٢١.

- ٢٠- ليلي محمد، "مشاركة المرأة في السياسات العامة: دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩.
- ٢١- منى عبد القادر، "دور المؤسسات التربوية في الوقاية من المخدرات"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.
- ٢٢- منى علي، "المرأة في الصحة العامة والإرشاد النفسي في العراق"، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩.
- ٢٣- نادية عبد الحسين، "تأثير مشاركة المرأة في تحسين الخدمات العامة"، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، ٢٠٢١.
- ٢٤- ندى عبد الحسين، "إعداد المعلم والتحديات المعاصرة"، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، ٢٠٢٠.
- ٢٥- نهى شحادة، "منظمات المجتمع المدني النسوية ودورها في السياسات الوقائية من المخدرات"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠١٨.
- ٢٦- هدى عباس، "دور الأم في التربية الوقائية للأبناء"، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، ٢٠١٩.
- ٢٧- هناء عبد الكريم، "المرأة وصنع السياسات الوقائية من المخدرات في العراق"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠١٩.
- ٢٨- هناء عبد الكريم، "دور منظمات المجتمع المدني النسوي في التوعية المجتمعية"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠١٩.
- ٢٩- ياسمين توفيق، "متابعة ما بعد العلاج ودور الأسرة في الحد من الانتكاس"، رسالة ماجستير، جامعة ديالى، ٢٠٢١.